الجمهورية التونسية **باردو في 05 مارس 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد7** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في مختلف الهيئات الممكن إدراجها بالدستور.
الحاضرون:<u>جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السيد عبد المنعم كرير.</u>

عقدت لجنة الهيئات الدستورية جلستها السابعة يوم الاثنين 05 مارس 2012 على الساعة 14 و20 د بحضور كامل أعضائها مع اعتذار السيد عبد المنعم كرير، وافتتحت الجلسة بالنقاش حول ضرورة الحرص على إكمال دراسة الهيئات المقترحة وتحديد قائمة الهيئات المتفق حولها، ثمّ القيام باستماع لأحد خبراء القانون الدستوري، ثمّ تواصل الحوار بالتطرّق لبقيّة الهيئات الدستورية المقترحة.

<u>الهيئة العليا لحماية حقوق الأجيال القادمة:</u>

تدخّل في هذا المحور تباعا السيدات والسادة نعمان الفهري وربيعة النجلاوي وعبد السلام شعبان وحبيبة التريكي وسليمان هلال ودليلة بوعين ووسام ياسين ومحمد كريم كريفة ونادية شعبان وآسية النفاتي وجمال الطوير والبشير شمام وعبد الباسط بن الشيخ وربيع العابدي ومحمد الحبيب الهرقام والناصر ابراهمي **وثمّن غالب المتدخلين هذا المقترح مؤكدين** أنّ فكرة حماية حقوق الاجيال القادمة هي فكرة حيويّة لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار عند صياغة السياسات العمومية في مختلف المجالات حتّى نضمن للاجيال القادمة أكبر قدر ممكن من الرفاه وتحتوي هذه الفكرة على محورين أول تنموي وثاني اقتصادي يتلخصان في مفهوم التنمية المستدامة المتمثّل في حسن استغلال الموارد الطبيعية للدولة من ماء وثروات منجمية وبترولية وغابية دون استنزا ف لهذه الثروات ودون إضرار بالبيئة لا سيما وأن الدراسات تشير في تونس مثلا إلى وجود مشكل مستقبلي في المياه لا بد من تلافيه من الآن عبر ترشيد استغلال الثروة المائية حفاظا على حقوق الأجيال القادمة واستشهد المتدخلون بالقولة **"أن العالم ليس ما ورثناه من آبائنا بل ما استعرناه من أحفادنا"** مشيرين إلى مبدأ استخلاف

الإنسان في الأرض وما يفرضه ذلك من حسن استغلال لمواردها ومن احترام لطبيعتها ولحقوق الأجيال القادمة في العيش الكريم .
واعتبر عديد النواب أن هذه الهين ة قد تتدخل في الشأن الاقتصادي من خلال تأطير مديونية الدولة عبر فرض قيود محددة على سياسة الاقتراض المنتهجة وذلك من منطلق أن لا نضع ديونا مرهقة على كاهل الأجيال القادمة فترشيد المديونيّة أمر منتهج في بعض الدساتير عبر وضع قاعدة ذهبية تحدّد نسبة التداين التي لا يجب تجاوزها موضّحين الدور الاستراتيجي الذي ستلعبه مثل هذه الهيئة واعتبر السيد نعمان الفهري أن هذه الهيئة قد تستوعب عديد الهيئات نظرا لشموليّتها.
وفي المقابل لاحظ السيدين وسام ياسين والبشير شمام والسيدة حبيبة التريكي أن هذه الهيئة ذات صلاحيات واسعة جدا تدخل في كلّ المجالات ومن الأفضل إحداث هيئات دستورية متخصّصة فالمديونية يجب أن تكون في هيئة مستقلّة والتنمية المستديمة كذلك ورأت السيدة حبيبة التريكي أن هذه الهيئة ترتبط بحقوق الإنسان ومن الأفضل دمجها بالهيئة العليا لحماية حقوق الإنسان .
وأضاف السيد جمال الطوير أنّه من الواجب تحديد مضمون حقوق الأجيال القادمة حتّى نستطيع حمايتها واعتبر أنّ دور هذه الهيئة قد يدخل في مراقبة السياسات العمومية المتبعة مثل السياسة الخارجية فيلزمها على سبيل المثال بأن تلزم الحكومات بأن لا تنتهج سياسة عدائية حفاظا على حقوق ومصالح الأجيال القادمة.

<u>*المجلس الاعلى للصحّة:</u>

لاحظ السيد رئيس اللجنة أن هذه الهيئة موجودة على أرض الواقع كمجلس استشاري لكن تركيبته محل نق د لأن أغلبها من أعضاء الحكومة مما يفقدها الصبغة التقنيّة والعلميّة.
ودافع السيد الناصر البراهمي عن مقترحه ببعث هذه الهيئة معتبرا أن النظام البيئي غير المستقرّ الذي نعيشه وكثرة الامراض وتواتر الاخطاء الطبية وعدم وجود إطار قانوني يمكن من الوقاية منها باعتبار أن للصحة جانب وقائي وعلاجي يفرض بعث مثل هذه الهيئة.
ودعّمت السيدة حبيبة التريكي هذا المقترح معددة المهام التي يمكن ان تضطلع بها هذه الهيئة والمتعلقة بمتابعة تقييم البرامج الصحية وبتحديد نسب الملوثات البيئية وممارسة الرقابة على مياه الشرب والمواد الغذائية .
إلا أن بقية المتدخلين وهم السادة والسيّدات سليمان هلال ودليلة بوعين البشير شمام ونادية شعبان اعتبروا أن الصحة على أهميتها لا تستوجب دسترة مجلس أعلى لها باعتبارها تدخل في السياسة العامة للحكومات وأن الوضع في تونس

جيّد نوعا ما في هذا القطاع، واقترح السيد عبد الباسط بن الشيخ دمج هذا المجلس لينضوي تحت هيئة تعنى بالشأن الاجتماعي مع قطاع الأسرة والطفولة.

***الهيئة العليا لمراقبة قروض الدولة:**

رأت الآنسة ربيعة النجلاوي أن ترشيد استعمال القروض من طرف الدولة أصبح ضرورة ملحّة وأن فصل هياكل الرقابة في هذا المجال عن الدولة أساسي حتّى تخضع قروض الدولة لمعايير موضوعيّة وهو ما يدعو لبعث هيئة مستقلّة.

في المقابل اعتبر السيد سليمان هلال أن تفعيل القوانين الموجودة كفيل بتحقيق الشفافية في المديونية وذكّر السيدين عبد الباسط بن الشيخ والناصر البراهمي أن هذه الهيئة قد تدخل في لجان أخرى مثل هيئة السوق الماليّة وهيئة المديونيّة وحتى لجنة حقوق الأجيال القادمة.

***دائرة المحاسبات:**

اعتبر السيد المهدي بن غربية أن القطاع المالي هو قطاع حرّ يعدّل نفسه بنفسه وانه لا حاجة لهياكل رقابية دستوريّة على القطاع الخاص وأن السياسة النقدية والمالية ليست ثابتة بل ترتبط بالظرف الاقتصادي ممّا يعطي أهمية للقرار السياسي وأن بعث هيئة دستورية قد يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في النظريات الاقتصادية بين أعضائها وفي الأخير القرار السياسي هو الذي سيحدد التوجهات ويتحمل العواقب.

وأكد السيد وسام ياسين انه لا بد من دسترة الهيئات المالية نظرا لأن البنك المركزي قد يقوم بأخطاء في سياسته المالية وهو ما يدفع إلى التفكير في عدم إعطاء استقلالية كاملة لمثل هذه المؤسسات.

واعتبرت السيدة نادية شعبان أنه يجب وضع حواجز أمام سياسة الاقتراض تحقيقا لحسن التصرف في المال العام وأنه لابد من هيئة تبدي رايها في القروض لضمان فائدتها وقد تحدد هذه الهيئة حتى مقدار الاقتراض .

ورأى السيد عبد العزيز شعبان أن الامر يعود للسلطة التشريعية لتقوم بالرقابة على التصرف المالي للحكومة بينما استنتج السيد محمد كريم كريفة أن هذه اللجنة تدخل تحت لجنة حماية حقوق الأجيال القادمة.

***المجلس الأعلى للثقافة والإبداع الفني:**

اتفق الجميع على أنه لا يرقى ليكون هيئة دستورية واقترح السيد عبد الباسط بن الشيخ الحاق الثقافة بالمجلس الاعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

***المجلس الأعلى للأمن:**

تتلخص أهم مهام هذه الهيئة المقترحة من طرف السيد المهدي بن غربية في الحفاظ على أمن الوطن و قيم الجمهورية وفي تحديد الاستراتيجية الامنية وفي التدبير في حالة الازمات دون أن تكون الغاية إقحام رجال الأمن في السياسة.
ودافع عن هذه الفكرة السادة محمد كريم كريفة وعبد العزيز شعبان والسيدة حبيبة التريكي مؤكدين أن جعل القرار الامني والعسكري مؤسسيا أفضل من جعله بيد فرد.
في المقابل رأى السادة جمال الطوير وربيع العابدي وسليمان هلال أنه لا توجد لدينا هواجس أمنية وأن العقيدة الموجودة بالمؤسستين العسكرية والامنية كافية لوقايتنا من المخاطر.
واقترح السيد عبد الباسط بن الشيخ أن نغير التسمية إلى مجلس إدارة الازمات تمثل فيه القوى المؤثرة في البلاد ويلتجئ إليه الرئيس عندما يعجز عن إدارة أزمة معيّنة.

***الهيئة العليا للتراث والهوية التونسية:**

تم الاستغناء عن هذا المقترح.

***مجلس الخبراء:**

سحب السيد عادل بن عطية هذا المقترح لتداخله مع هيئة حماية حقوق الأجيال القادمة.
وتمسك السيد منير بن هنية بهذا المقترح معتبرا ضرورة إيجاد هيئة استشارية تتكون من مجموعة من الخبراء في كل المجالات تبدي رأيا أكاديميا موضوعيا في مشاريع القوانين المقترحة.
واعتبر السيد المهدي بن غربية أن هذا الدور يدخل في اختصاصات السلطة التشريعية.
وتقرر مواصلة النقاش حول هذه الهيئة في الجلسة المقبلة.

رئيس اللجنة **المقرر**